

عروض الكتب والندوات

العلاقات المصرية الإيرانية قرن من التفاعلات المضطربة (1922 - 2022)

عرض: عبد الرحمن عبد الفتاح

مستشار اعلامي سابق بدولة الامارات العربية المتحدة



المؤلف : الدكتور سعيد الصباغ

جهة النشر : المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية والتدريب

مكان النشر : جمهورية مصر العربية

سنه النشر : 2023

مقدمة:

مصر وإيران قوتان فاعلتان في منطقة هي أكثر مناطق العالم حساسيةً، وتوتراً، ذلك أنهما مركز الهيبة الإقليمية، والقوة الشاملة، التي تجعل لتقاربهما أو تباعدهما تأثير تلقائي على خارطة التفاعلات الجيوسياسية كافة، ولعل الإتصالات الجارية بين مصر وإيران اليوم، في ظل المتغيرات الدولية والترتيبات الإقليمية القائمة، تُعد ذات قيمة مختلفة، لأنها ربما تُفضي إلى استئناف العلاقات بين البلدين، خاصة إذا تمتعاً بالحرص المتبادل على فضّ أي تقاطع مُحتمل بينهما، أخذاً في الاعتبار أن دراسة العلاقات المصرية الإيرانية أمر مُعقّد، بالنظر إلى أن هذه العلاقات تُعد نموذجاً بارزاً لديناميات التفاعل الإقليمي غير المستقر، الأمر الذي يستوجب دراسة متغيرات البيئة الخارجية لتطورات هذه العلاقات، ومدى إدراك كل من مصر وإيران لموقعهما الإستراتيجي وتموضعهما الإقليمي ومكانتهما الدولية ودائرة اهتمامهم وحدود مصالحهم، فضلاً عن التحولات الداخلية التي شهدتها مصر وإيران، ومدى انعكاس هذه التحولات الداخلية على العلاقات الثنائية بين البلدين.

يقع الكتاب في (528) صفحة، يتضمن: (4) أبواب، و(20) فصلاً ومقدمة ترصد الملامح والمتغيرات في تاريخ العلاقات المصرية الإيرانية، و«كلمة أخيرة» نهاية الكتاب عن التطورات الآتية في العلاقات بين البلدين، سواء بوساطة عُمانية أو عراقية على نحو يعكس اتفاق البلدين على مُنطلقات جديدة مفادها إرجاء طرح أو مناقشة قضايا الخلاف المُعقدة، والتخلي عن بعض الشروط المُسبقة لتطبيع العلاقات بين البلدين، ووضع أسس تفاهم جديدة تقود إلى تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية.. واتجاهها نحو العودة الكاملة، ثم قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف، ووصلت إلى (193) مصدراً ومرجع، في أربعة أقسام، أولها - الوثائق السرية غير المنشورة (53): من مصر (45)، ومن إيران (8)، ثانياً - المراجع (95): العربية (50)، الفارسية (43)، الإنجليزية مرجعان، ثالثاً - الدراسات غير المنشورة (5): العربية (4)، الفارسية (1)، رابعاً - الدوريات والمجلات والصحف (40): العربية (22)، الفارسية (18).

المؤلف:

الدكتور سعيد الصباغ، أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس، والمحاضر بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ورئيس وحدة الدراسات الإيرانية بمركز بحوث الشرق الأوسط، دَرَسَ في كلية الآداب جامعة عين شمس، وكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة طهران، وحصل على الماجستير في تاريخ إيران السياسي، والدكتوراه في العلاقات المصرية الإيرانية، وأسهم في تأسيس عدد من مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، وأشرف على، وناقش عدداً كبيراً من رسائل الماجستير والدكتوراه، له عشرة مؤلفات، ومُعْجَمٌ موسوعياً في اللغة الفارسية، وكتبَ عشرات الدراسات والبحوث في تحليل السياسات الإيرانية.

جذور تاريخية

تُسجل الشواهد التاريخية أن العلاقات المصرية الإيرانية كانت أنموذجاً في التعبير عن تمازج الحضارات وتواصل الشعوب العريقة منذ آلاف السنين، وقد أجمعت المصادر الفارسية والعربية على أن جذور هذه العلاقات تعود إلى عهد الدولة الهخامنشية، ويبدو أن العلاقات المصرية الإيرانية خلال تلك الحقبة القديمة كانت جزءاً من صراع الإمبراطوريتين الفارسية واليونانية اللتان تنازعتا السيطرة على مصر، حتى ظهر الإسكندر المقدوني (356 - 322 ق.م) وسيطر على مصر وأنهى الحكم الفارسي الثاني لها، وظلت علاقة إيران بهذه المنطقة منذ ذلك الوقت وحتى العهد الساساني (226 - 652م) لا تخرج عن هذا الصراع ومحاولات السيطرة المستمرة عليها، ومع دخول مصر وإيران تحت راية التوحيد، قامت العلاقة بينهما على نحو مختلف عما كانت عليه قبل الإسلام، إذ سجل التاريخ شواهد مختلفة على اختلاط الإيرانيين بالمصريين في العهود الفاطمية والأيوبيّة والمملوكية والعثمانية، حيث توافد على مصر كثير من العلماء والمتصوفة الإيرانيين، ومع تحول مصر لولاية عثمانية، أصبحت جميع الاتصالات السياسية بين مصر وإيران تتم عبر إستانبول التي تبادلت بدورها السفراء مع طهران عام 1815، عندما أوفدت طهران ميرزا أحمد خان خوئي، وزيراً مقيماً لدى إستانبول، وموكلاً بمباشرة شئون رعايا بلاده المقيمين في مصر، وكانت

طهران في بعض الأحيان توفد دبلوماسياً إلى مصر لمتابعة شئونهم عن قرب، في ظل تزايد أعدادهم لمزاولة التجارة، أو للإقامة والعمل في مصر، ومن هؤلاء الموظفين ميرزا هاشم خان، سكرتير ثان السفارة الإيرانية لدى إستانبول الذي وفد إلى مصر عام 1836م.

أول ممثلية سياسية لإيران في القاهرة

أسست إيران من طرف واحد أول ممثلية سياسية لها بالقاهرة عام 1852، بموجب معاهدة «أرضروم الثانية» التي أبرمتها مع الدولة العثمانية عام 1848، ومنحت إيران الحق في أن تكون لها ممثلية في كل مدينة من مدن الدولة العثمانية توجد بها مصالح تجارية إيرانية، وكانت هذه الممثلة تُسمى «باش شهنديرة إيران» وكانت تتبعها مكاتب أخرى في كل من: الإسكندرية، السويس، بورسعيد، دمياط والمنصورة، كذلك لبّت إيران دعوة الحكومة الفرنسية للمشاركة في مراسم افتتاح قناة السويس (15 نوفمبر 1869) بحضور الإمبراطورة الفرنسية أوجيني دي مونيتو، وشاركت إيران بوفد رفيع المستوى برئاسة شخص يُدعى «مغير الممالك» نيابة عن الإمبراطور ناصر الدين شاه القاجاري، (1831 - 1896)، وشرف الوفد باستقبال الخديوي إسماعيل في قصر عابدين، وفي عام 1884، نجحت جهود وكيل إيران السياسي في القاهرة محمد خان سرتيب، ومن بعده ميرزا نجف قلي خان، في رفع مستوى تمثيل إيران من قنصلية عامة إلى وكالة سياسية، وكانت إيران بهذا، هي البلد الشرقي الوحيد الذي تمتع بهذا المستوى الرفيع من التمثيل لدى مصر، خاصة أنه كان يُعد أعلى تمثيل دبلوماسي في ظل العلاقة التبعية التي ربطت مصر بالدولة العثمانية وبالإحتلال البريطاني، وفي عام 1892، تشرف ميرزا شفيق خان مقتدر الملك، وكيل إيران السياسي لدى القاهرة بمقابلة الخديوي عباس حلمي الثاني (1892 - 1914) ونقل لحضرة جنابه تحيات حكومة بلاده وأمله في (تعزيز الأواصر المتينة الجامعة التوحيدية بين الحكومتين الساميتين الإسلاميتين) في مصر وبلاد فارس، فأكد له الخديوي على ضرورة (امتداد أواصر الوحدة فيما بين حكومة إيران العلية والحكومة الخديوية، ودوام المودة بينهما، وأن تستمر الرابطة الدينية المقدسة بين القطرين، التي هي أولى خطوات استحكام الوداد بينهما على جميع المستويات).

سفارة إيران، ثاني أقدم سفارة أجنبية في مصر

كانت إيران من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال المملكة المصرية بموجب تصريح 28 فبراير 1922، إذ بادر وكيلها السياسي فتح الله باكروان، بإبلاغ الخارجية المصرية بهذا الإعراف، بموجب كتاب رسمي صدره إليها بتاريخ 25 مارس 1922، وبعدها ارتقى مستوى التمثيل الإيراني إلى مستوى المفوضية، ليصبح «باكروان» أول وزير مفوض لبلاده لدى القاهرة، وفي المقابل، كانت مصر بعد الإستقلال هي الدولة العربية الوحيدة التي أصبح لها وزيراً مفوضاً لدى طهران، كما بادرت إلى الإعراف بقيام النظام البهلوي خلفاً للنظام القاجاري، وشاركت بوفد رسمي رفيع المستوى برئاسة عبد العظيم باشا راشد، وزير مصر المفوض لدى طهران، في مراسم تتويج رضا شاه بهلوي، 15 ديسمبر 1925. وفي سبتمبر 1938، التقى مظفر اعلم، وزير الخارجية الإيرانية في جنيف، نظيره المصري عبد الفتاح يحي باشا، وأبلغه شفهيًا رغبة رضا شاه بهلوي، (في رفع المفوضية الإيرانية في مصر إلى سفارة) فرحب الوزير المصري بذلك، مشيراً إلى (وجود اتفاق بين مصر ودولة بريطانيا العظمى، الذي من مقتضاه أن يكون لسفير بريطانيا لدى القاهرة صفة التقدم على من عداه من السفراء الآخرين، إذا وجدوا مهما كانت أقدميتهم)، فطمأنه الوزير الإيراني بوجود (الحل لهذه الأزمة بما يحفظ كرامة السفير الإيراني، كلما انتقل السفير البريطاني إلى وظيفة أخرى، تنقل طهران سفيرها أيضاً، حتى إذا تم تعيين السفير البريطاني الجديد تم معه تعيين للسفير الإيراني، وبذلك لا تمس الكرامة)، وتم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى السفارة اعتباراً من يناير 1939، وقدم السفير علي أكبر يهن، أوراق اعتماده لحضرة صاحب جلالة الملك فاروق في قصر عابدين يوم 2 يوليو 1939، بوصفه أول سفير ومندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلال إمبراطور إيران، وبهذا تُعد السفارة الإيرانية هي ثاني أقدم سفارة أجنبية في مصر، بعد السفارة البريطانية، والتي ظلت تمارس أعمالها حتى عام 1960، عام قطع العلاقات بين البلدين، وهكذا يمكن القول أن العلاقات المصرية الإيرانية قد شهدت أوج مراحل ازدهارها خلال فترة العهد الملكي في جميع الجوانب السياسية والإقتصادية والتجارية والإقتصادية والثقافية، كما كان إنشاء جمعية دار مصر للتقريب بين المذاهب عام 1947، مثال الأهم في التواصل بين البلدين، وكانت تضم

أكابر العلماء في مصر، ونظرائهم من فقهاء الشيعة الإمامية، وكان الهدف المتفق عليه هو الالتزام بأصول الإسلام التي لا يسوغ لمسلم الخروج عليها، أو ينكرها، والإعتراف بكل مذهب يعترف بهذه الأصول ويلتزم بها، والتوفيق بين أرباب العلم، وصدر عن الدار مجلة فصلية هي «رسالة الإسلام» لجمع المسلمين على كلمة سواء، وظلت منتظمة في الصدور حتى توقفت في عام 1964.

المصاهرة الملكية

في مارس 1939، تزوج الأمير محمد رضا بهلوي (1919 - 1980) ولي العهد الإمبراطوري بالأميرة فوزية (1921 - 2013) ابنة الملك فؤاد وشقيقة الملك فاروق، ورغم اعتراض الملكة نازلي والدة الأميرة فوزية بسبب مذهب ولي العهد الإيراني، إلا أن الحسابات السياسية لرجال القصر وخاصة علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي، والسياسي المخضرم، رجحت الموافقة على إتمام المصاهرة التي سوف تعزز العلاقة بإيران، وترسخ قيادة مصر للدول الإسلامية والإعتراف بها مركزاً للخلافة والقبول بالملك فاروق خليفة للمسلمين، على الجانب الإيراني كانت هناك عقبة دستورية، إلا أن مجمل الحسابات السياسية كانت ترى أن المصاهرة سوف تعزز أواصر العلاقة بين قطبي العالم الإسلامي، ويرى بعض الإيرانيين أن هذه المصاهرة كانت ضمن مخطط بريطاني استهدف التقريب بين النظامين الخاضعين لها في القاهرة وطهران، بينما يعتقد البعض الآخر أن هذه المصاهرة تمت بناء على نصيحة وزير الخارجية التركي رشدي أراس، وهي النصيحة التي كانت تتسق وسياسة رضا شاه (1925 - 1941) في إقامة علاقات إقليمية قوية تقوم على حسن الجوار وحل الخلافات مع الدول المتاخمة لإيران.

أقيم حفل الخطبة بحضور الملك فاروق والملكة نازلي والأميرات، وقام محمود جام، رئيس الوفد الإيراني بتقديم خاتم الخطوبة الثمين والقلادة النفيسة للأميرة ذات السابعة عشر عاماً، وبعد عودة الوفد إلى طهران أعلن رئيس الديوان الإمبراطوري الإيراني يوم 31 مايو 1938، نبأ الخطبة على الشعب، ورغم أن هذا الزواج الذي لم يستمر طويلاً، نحو ست سنوات أنجبت خلالها الأميرة «فوزية»، الأميرة «شاهيناز» .. فلم يمنع هذا الزواج تطور العلاقات السياسية بين مصر وإيران، حتى وإن أصابها

الفتور بعض الوقت بسبب الضغوط البريطانية، واستمرت هذه المشاعر المتأججة بين الشعبين في دعم كل منهما للآخر، ضد الاحتلال البريطاني، وعندما ظهرت تلميحات بريطانية تهدد باستخدام القوة ضد إيران انطلاقاً من قواعدها في منطقة القناة، الأمر الذي رفضته القاهرة، ووجهت دعوة رسمية للدكتور محمد مصدق لزيارة مصر، واستقبلته مصر بوصفه «بطل إيران وزعيم حريتها» استقبالا شعبيا رائعا يوم 2 نوفمبر 1951، وعبر البيان الصادر في ختام الزيارة التي استمرت أربعة أيام عن رغبة البلدين في توثيق العلاقات بينهما وتم الإتفاق على: توسيع نطاق معاهدة الصداقة بين البلدين والموقعة في 28 نوفمبر 1928، إبرام معاهدات بين البلدين في كافة المجالات تسمح بانضمام البلاد العربية والشرقين الأدنى والأوسط التي تربطها بمصر وإيران علاقات ودية، كما أثمرت الزيارة عن اعتراف إيران رسميا بلقب الملك فاروق الجديد «ملك مصر والسودان» في 10 ديسمبر 1951، بوصفها أول دولة تعترف بهذا اللقب، وأثارت زيارة «مصدق» لمصر مخاوف الولايات المتحدة الأمر الذي دفع السفير الأمريكي في إيران لوي هندرسون، إلى إبلاغ «الشاه» أن الحكومة الأمريكية لا تنظر بعين الإرتياح إلى هذه الزيارة، وقد أيده «الشاه» في ذلك مرتابا من التنسيق بين «مصدق» و«النحاس» وتقوية الحركة الوطنية في إيران.. وبعد فترة من التوتر الإيجابي والسلبي في علاقات البلدين، جاء حلف بغداد ليكون أحد أهم القضايا الخلافية بين مصر وإيران، والتي تحولت إلى فراق سياسي بينهما، جسّد مدى اختلاف تصوراتهما الإستراتيجية وتباين مصالحهما الإقليمية والدولية، وظلت مصر ترى أنه يمكن تحسين العلاقات مع الدول الأعضاء في حلف بغداد ومن بينها إيران، ما لم تنتهج سياسة عدائية ضد الوطن العربي.

أثر البيئة الداخلية

مرّت التحولات الداخلية في مصر وإيران، والتي كانت من ضمن المؤثرات على العلاقات المصرية الإيرانية، مرّت بثلاث مراحل تاريخية أولها بدأت بتوافد التجار الإيرانيين على مصر في عهد محمد علي باشا، حتى كوّنوا جالية متماسكة، وسّعوا إلى تعزيز مصالحهم التجارية رسمياً بتأسيس «باش شهنديري» في القاهرة عام 1852، ارتقت بعد استقلال مصر عام 1922، إلى مستوى «المفوضية»، وفي المقابل،

كانت مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي لها وزير مُفوض في طهران، وأول مَنْ اعترفت بالنظام البهلوي خَلفاً للنظام القاجاري، عام 1925، حتى رفع البلدان درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفارات عام 1939، وهكذا، كانت السفارة الإيرانية هي ثاني أقدم سفارة أجنبية في مصر بعد السفارة البريطانية، فضلاً عن المصاهرة الملكية بزواج ولي العهد الإمبراطوري محمد رضا بهلوي، من الأميرة «فوزية» شقيقة الملك «فاروق»، في نفس العام 1939، وكَمْ تتأدى المفكرون المصريون والإيرانيون بالوحدة الإسلامية حتى تأسست (جمعية دار مصر للتقريب بين المذاهب) عام 1947، وكَمْ تبادلوا المشاعر الوطنية المعادية لبريطانيا، حتى تجلت بأعمق صورها عام 1951، في تأييد الكتاب والمتقنين المصريين لقرارات حكومة «مُصدّق» بتأميم صناعة النفط في 15 مارس، كما أيد نظرائهم الإيرانيون قرار حكومة «النحاس» بإلغاء معاهدة 1936، في 17 أكتوبر، واستقبلت الجماهير المصرية «مُصدّق» في القاهرة، يوم 20 نوفمبر، استقبال الأبطال بوصفه رمزاً للنضال ضد الإستعمار البريطاني، والذي يخوض معركة التأميم أمام المحافل الدولية، وقام بسحب اعتراف بلاده بإسرائيل.

المرحلة الثانية والثالثة في تاريخ العلاقات بين البلدين، بدأت عشية إطاحة الإستخبارات الأمريكية بحكومة «مُصدّق» في أغسطس 1953، وشهدت العلاقات فتوراً متفاقماً حتى قطعتها مصر عام 1960، وهنا بدأت المواجهة بين مصر وإيران مُعبّرة عن تصادم بين: نظام جمهوري ثوري تقدمي مُؤمن بعدم الإنحياز داعم لحركات التحرر الوطني، ويتمتع بثقل دولي وتأثير إقليمي متزايد، وبين نظام مَلْكي مُحافظ ينتهج سياسة موالية للغرب، ويقيم علاقات تعاون وثيق مع الكيان الصهيوني، واستمرت هذه المواجهة نسبياً، حتى نالت انتصارات أكتوبر 1973م، من هيبة إسرائيل الإقليمية، ومن ثم مكانتها في السياسة الإيرانية، للدرجة التي أصبحت طهران تُعتبر أن علاقاتها مع إسرائيل إحدى العورات التي يجب التستر عليها، وهكذا، شهدت العلاقات المصرية الإيرانية تحولاً كيفياً في نمط وحجم وأبعاد أي علاقة يمكن أن تنشأ بين بلدين في إقليم واحد، ونجح كل منهما في تحويل البلد الآخر إلى رصيد إقليمي مُضاف إلى مواقفه السياسية، في ظل توفر المصالح المشتركة والبيئة الخارجية المواتية، والصداقة الوطيدة بين الرئيس «السادات» و«الشاه»، واستمرت العلاقات

المصرية الإيرانية على هذا النحو الإستثنائي، حتى أطاحت الثورة الإسلامية بنظام «الشاه» عام 1979، فانقلبت العلاقة بين البلدين من الصداقة والتعاون إلى العداوة والمواجهة.

أثر البيئة الإقليمية والدولية

قطعت مصر علاقاتها مع إيران عام 1960، فور اعترافها بإسرائيل، ودخلت في مواجهة سياسية ضارية، وشنت حملة دبلوماسية مكثفة لتحريض الدول العربية على قطع علاقاتها بنظام «الشاه» وعزله إقليمياً، وفي المقابل، شنت إيران حملة دبلوماسية مكثفة لتحريض الدول الغربية ضد مصر، وعززت علاقات التعاون مع إسرائيل، وناوأت الوجود المصري في اليمن، حتى تم استئناف العلاقات بين مصر وإيران عام 1970، ولكن لم يمض وقتاً طويلاً حتى قطعت إيران علاقاتها بمصر عام 1979، عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، لتتقود مواجهة سياسية وإعلامية ضارية هي الأطول والأشرس في تاريخ الشرق الأوسط، خاصة أن هذه المواجهة كانت تجسد كل قضايا الخلاف والاختلاف بين البلدين، وعلى رأسها مسألة أمن الخليج، انطلاقاً من أن منطقة الخليج هي الدائرة الأولى للأمن القومي الإيراني، بقدر ما هي أيضاً جزء من الأمن القومي المصري، وارتباطها بحركة الملاحة الممتدة من مضيق هرمز وصولاً إلى قناة السويس، مروراً بمضيق باب المندب والبحر الأحمر، وبرزت أهمية المحدد الخليجي على العلاقات المصرية الإيرانية عبر متغيرين حاسمين، هما: الحرب العراقية الإيرانية، وغزو العراق للكويت والتداعيات التي ترتبت على ذلك، فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية إحدى أعنف المواجهات المصرية الإيرانية المتعلقة بالأمن القومي، بينما كان غزو العراق للكويت تجسيدا لمدى عجز النظام العربي والإقليمي عن صياغة إطار معرفي مشترك لأمن منطقة الخليج، الأمر الذي دفع دول الخليج لبناء تحالفات أمنية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وأن تقبل بإقامة قواعد عسكرية لهذه الدول على أراضيها، وليصبح أمن الخليج مرتبطاً بإرادة الدول الكبرى أكثر من ارتباطه بالقوى الإقليمية وعلى رأسها مصر وإيران.

مرت البيئة الدولية بثلاث مراحل متعاقبة أثرت على طبيعة العلاقات المصرية الإيرانية، المرحلة الأولى فرضتها الحرب العالمية الثانية، إذ اجتاحت القوات

البريطانية والسوفيتية الأراضي الإيرانية، وسيطرت على جميع مرافقها البرية والبحرية والممرات الإستراتيجية في الخليج العربي، وأجبرت رضا شاه بهلوي، على التنازل عن العرش لصالح ولي عهده يوم 25 أغسطس 1941، في ذات الوقت الذي حشدت فيه قوات الاحتلال البريطاني جميع المرافق المصرية وقناة السويس، لدحر الهجمات الإيطالية والألمانية على منطقة العلمين، وكادت أن تطيح بالملك «فاروق» عن العرش يوم 4 فبراير 1942، بعد أن حاصرتة بالدبابات داخل قصر عابدين، لولا أنه كلف مصطفى باشا النحاس، بتشكيل الوزارة.

المرحلة الثانية تمثلت في المتغيرات التي صاحبت فترة الحرب الباردة، وانحسار النفوذ البريطاني عن منطقة الشرق الأوسط، وبروز الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، بما لم يدع الفرصة لأي قوى إقليمية أن تتأى بنفسها عن تداعيات الحرب الباردة، الأمر الذي انعكس بدوره على العلاقات المصرية الإيرانية، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية، إيران بموقعها المتميز وقوتها التقليدية ومواردها الهائلة تحت وصايتها، وأطاحت برئيس الوزراء الإيراني المنتخب محمد مُصَدِّق، عام 1953، كي تتحوّل إيران إلى حلف إقليمي مُتَمَتِع بدعم أمريكي كامل اقتصادي وعسكري، وبالتالي انضمت إيران إلى الأحلاف الغربية، خاصة حلف بغداد، والحلف الإسلامي، واعترفت بإسرائيل، وقادت تحريضاً مُنظماً ضد مصر أمام القوى الغربية، وأعدتها الولايات المتحدة للإضطلاع بدور إقليمي يضمن حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، من خلال (استراتيجية الوكيل) التي تم الترويج لها إعلامياً بـ (استراتيجية «شرطي الخليج»)، حتى قامت الثورة الإسلامية عام 1979، وفي المقابل، اتجهت مصر بعد ثورة 1952م، نحو تعزيز علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي، وأسست مع الهند ويوغسلافيا حركة عدم الإنحياز، ورفضت الإنضمام إلى الأحلاف الغربية بالمنطقة، وحصلت على الدعم السوفيتي لبناء السد العالي، بعد رفض الولايات المتحدة والبنك الدولي تمويل بنائه، وقطعت مصر علاقاتها مع إيران، فور اعتراف «الشاه» بإسرائيل، حتى تعرّضت لهزيمة 1967، التي أدت إلى تغيير حاد في التوازنات الإقليمية، وتراجع دور مصر الإقليمي تراجعاً ارتبط طردياً ببروز قوى إقليمية على رأسها إيران، كما دفع (التغير الحاد في التوازنات الإقليمية) القاهرة لأن تدرك أنه كلما اتسعت المسافة الحقيقية مع موسكو، كلما كان ذلك

تقريباً للمسافة مع واشنطن، فاضطرت مصر إلى تغيير اتجاهها غرباً نحو الولايات المتحدة، مُقتربة من إيران، بعد قطيعة استمرت عقداً كاملاً بينهما.

في هذا الوقت، أطاحت الثورة الإسلامية بنظام «الشاه» في إيران، عام 1979، وحدث تحوّل جذري في اتجاهاتها السياسية، وقطعت علاقاتها بالولايات المتحدة وإسرائيل، وبمصر أيضاً، لتبدأ مصر وإيران منذ ذلك الوقت، مرحلة جديدة من المواجهة السياسية والإعلامية الضارية، انطلاقاً من إدراك كل منهما لدوره ومكانته داخل البنية الإقليمية، وفهمه لإستراتيجية القوى الكبرى حيال منطقة الشرق الأوسط، وحتى انتهاء القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، عام 1992، وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم، وكان ذلك، مدعاةً لأن تنتهياً لإيران، بيئة جيوسياسية مواتية كي تعزز قدراتها الإستراتيجية، وتبدأ في التغلّوّل الإقليمي، وتؤسس محور المقاومة الإسلامية لتستند إليه في بناء عمق استراتيجي لها في منطقة غرب آسيا، وتُعزز قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين وعلى رأسهم: مصر والسعودية وإسرائيل، غير أن بزوغ الصين وروسيا على ساحة المنافسة الدولية يشير إلى أن البيئة الدولية سوف يسودها التعددية القطبية مرةً أخرى، بما يُتيح للقوى الإقليمية المتنافسة أو المتخاصمة هامشاً أوسع للحركة نحو المصالحة وتسوية الخلاف والاختلاف بينهما، على نحو يُعزز احتمالات استئناف العلاقات المصرية الإيرانية.

أول قطع في تاريخ العلاقات

في خضم ذلك جاءت أزمة السويس (العدوان الثلاثي) وأثار الموقف الإيراني من الأزمة ما يخلص إليه مؤلف الكتاب بأن (إيران لم تتخذ موقفاً مؤيداً بصدق لمصر)، (كما أن تصويتها في مجلس الأمن كان تبعاً للصوت الأمريكي، فضلاً عن أن البيان الصادر عن قمة حلف بغداد، والذي شاركت إيران في صياغته كان موجهاً للإستهلاك المحلي، ومن ثم، يمكن وصف الموقف الإيراني في هذه الأزمة بالإنتهازية، والذي كان أحد العوامل التي أدت إلى فتور العلاقات بين البلدين، ومحلاً لتبادل الاتهامات، بينهما بعد قطع العلاقات)، حيث ازدادت الأمور حدةً، مع ظهور الدعوة لإنشاء الحلف الإسلامي نهاية الخمسينيات بتسيق إيراني سعودي، والذي نال هجوماً

شديداً من جانب الرئيس جمال عبد الناصر، وأعلن في خطابه بجامعة القاهرة في 22 فبراير 1966، معارضته لقيام هذا الحلف، وقال: إن (وجود إيران في هذا الحلف يؤكد على أن الحلف مُوجَّه ضد العرب وضد المسلمين ولحماية الرجعية)، ورغم حرص كلا البلدين على الحد من فتور العلاقات، وتقويتها، إلا أن العديد من المواقف الإيرانية خاصة مع التغلغل الصهيوني في أجهزة الإعلام الإيرانية التي دأبت على مهاجمة مصر والرئيس «عبد الناصر» انتهت بقرار «الشاه» استئناف اعتراف بلاده بإسرائيل مرة أخرى، الأمر الذي حسمت معه القاهرة علاقاتها بطهران، عندما أعلن الرئيس «عبد الناصر» قطع العلاقات مع إيران يوم 26 يوليو 1960، لتبدأ العلاقات بين القاهرة وطهران مرحلة من المواجهة السياسية الضارية.

كانت إيران وتركيا أول دولتين إسلاميتين تعترفان بقيام دولة إسرائيل عام 1950، عقب الإعلان الرسمي لقيام دولة إسرائيل في 15 مايو 1948، وقدمت الحكومة الإيرانية تسهيلات سرية للمنظمات الصهيونية في تهجير اليهود الإيرانيين، وفي 18 مارس 1950، أصدر رئيس الوزراء الإيراني حينئذ محمد ساعد مراغه اي، (قيل أنه تلقى رشوة بـ 400 ألف دولار) بياناً رسمياً يعلن فيه اعتراف الحكومة الإيرانية عملياً بدولة إسرائيل، وكان من الطبيعي أن يؤدي اعتراف إيران بإسرائيل إلى تفاقم الأزمة الداخلية نظراً لاعتراض غالبية الشعب عليها وعلى رأسها التيار الوطني بزعامة محمد مصدق، والتيار الديني بزعامة آية الله أبو القاسم كاشاني، الذي أفتى بأن (النضال ضد اليهود أمر واجب على كل مسلم)، وكانت هذه الفتوى مرتبطة بالبيان الذي بعثه علماء الأزهر إلى «كاشاني» يطالبوه بحمل حكومة بلاده على أن تعدل عن اعترافها بإسرائيل، وعندما شكل «مصدق» وزارته الأولى في 28 أبريل 1951، قرر سحب اعتراف بلاده بإسرائيل، وأصدرت الخارجية الإيرانية بياناً رسمياً في 7 يونيو 1951، تعلن فيه إغلاق قنصلية إيران العامة في إسرائيل، الأمر الذي أحدث أصداءً عربية واسعة، وقال عبد الرحمن باشا عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية لمراسل صحيفة «إطلاعات» الإيرانية أن (الدول العربية جمعاء تنظر لتصرف الحكومة الإيرانية، الذي اتخذته بشأن علاقاتها مع إسرائيل بعين الإرتياح والتقدير). شهدت منطقة الشرق الوسط بعد ذلك - كما يقول مؤلف الكتاب - جملة من

المتغيرات الحاسمة دفعت إيران لإعادة حساباتها الداخلية والخارجية كان أهمها التخوف من النظام الثوري في مصر وزعامة «عبد الناصر» الجماهيرية، والتي أفضت إلى أن تُعيد إيران اعترافها مجدداً بإسرائيل، ففي يوم 24 يوليو 1960، نشرت صحيفة «كيهان» حديثاً صحفياً مع «الشاه» أعلن فيه إعادة اعتراف بلاده بإسرائيل، موضحاً: (كانت إيران قد اعترفت بإسرائيل منذ أحد عشر عاماً)، وأن (سحب ممثل إيران من إسرائيل عام 1951، لم يعن تغييراً في العلاقات بين البلدين، وهي مسألة ليست جديدة)، واعتبرت القاهرة أن تصريح «الشاه» موجهاً ضدها وضد القضية الفلسطينية، خاصة أنه جاء على لسان أعلى سلطة سياسية في إيران متزامناً مع احتفالات مصر باليوم الوطني، وجاء رد فعل «عبد الناصر» عنيفاً، أثناء الخطاب الذي ألقاه يوم 26 يوليو 1960، معلناً قطع العلاقات مع إيران، ودعت القاهرة لعقد اجتماع مجلس الدول العربية لبحث الموقف الخطير، لكنه لم يتوصل إلى اتفاق عربي بشأن قطع العلاقات مع إيران نظراً لأن العراق والسعودية والأردن لم تكن مستعدة لإجراء كهذا، إلا أنها هددت إيران بفرض مقاطعة اقتصادية عليها، ولم يكن رد فعل إيران أقل حدة من رد الفعل المصري، فأصدرت الخارجية الإيرانية بياناً رسمياً هاجمت فيه الرئيس جمال عبد الناصر، وأمهلت السفير المصري أربعة وعشرين ساعة لمغادرة الأراضي الإيرانية اعتباراً من يوم 27 يوليو 1960، واتهم «الشاه» مصر بتوتير علاقات بلاده الخليجية، ودعا سفراء الدول العربية في اليوم التالي لخطاب «عبد الناصر»، ليطمئنهم إلى أن سياسته لم تتغير تجاه إسرائيل، وليس كما يهول الرئيس المصري.

استئناف العلاقات

كان «الشاه» في زيارة رسمية إلى باريس، وقت اندلاع حرب يونيو 1967، ولدى عودته توقف في أنقرة يوم 7 يونيو، ليُجري مباحثات مع الزعماء الأتراك حول مفهوم الانتصار الإسرائيلي في هذه الحرب، وقال: (لقد انتهى العهد الذي يتم فيه احتلال أراضي دولة واغتصابها بواسطة دولة أخرى، ومن الطبيعي بل ومن الواجب، أن يتم وضع الترتيبات التي يمكن بواسطتها إعادة المناطق التي احتلتها إسرائيل إلى الدول العربية على الفور، بما فيها القدس)، وكان هذا التصريح مفاجئاً لأصدقائه في

إسرائيل، الذين يتصورون أن تحطيم الذراع العسكرية لـ «عبد الناصر» سيعزز تعاون «الشاه» معهم، ويقول المؤلف وفقاً لشهادات ذكرها، أن سعادة «الشاه» كانت غامرة جراء الهزيمة التي منيَّ بها غريمه «عبد الناصر»، وأن سعادته انتقلت إلى العلن من خلال المراسم المهيبة التي أقامها في 26 أكتوبر 1967، لتتويج نفسه على عرش إيران، وقت أن كانت مشاعر الحزن تعم العالم الإسلامي أجمع، وكانت إيران تؤمن بأن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي يشكل خطراً بأمن المنطقة واستقرارها، ولذلك صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 29 ديسمبر 1968، بشأن عودة مُشردي حرب يونيو إلى أوطانهم، وشن وزير الخارجية الإيراني أردشير زاهدي، هجوماً على إسرائيل في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 أكتوبر 1976، أكد فيها أن حكومة بلاده ترفض أن تكون الحرب وسيلة لنسوية المنازعات الدولية، وبالتالي (يجب عدم السماح لأي دولة بتوسيع حدودها بالحرب).

وتضمن البيان المشترك الصادر في ختام زيارة الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو، في 29 أبريل 1968، اتفاق البلدين على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة واحترام مبادئ الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها خاصة القرار 242، كما أيد البيان المشترك الصادر يوم 10 يونيو 1968، في ختام الزيارة التي قام بها الإمبراطور «هيلاسلاسي» إلى طهران، كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والبلدان المحبة للسلام لتسوية الأزمة، وأكد على أن انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، خطوة لا بد منها لتأمين سلامة واستقرار المنطقة، كذلك عبّر البيان الصادر في ختام زيارة أرشد حسين، وزير الخارجية الباكستاني لإيران عن نفس هذه المضامين، وكان الموقف الإيراني من حرب 1967، دافعاً لأن تُعيد القاهرة النظر في علاقاتها مع طهران، في ضوء سعي القاهرة لتكريس موقف دولي مساند للحقوق العربية السليبة، وما بين عامي 1968، و1969، تكثفت مساعي الوساطة من جانب: أفغانستان، باكستان، الكويت، تركيا، الأردن ولبنان، غير أن جهود الوساطة الليبية كان لها الفضل في تذليل العقبات واستئناف علاقات البلدين، ونجحت جهود وزير الخارجية الليبي صالح بويصير، في إقناع طهران بالتخلي عن شروطها الثلاثة والموافقة على استئناف العلاقات مع مصر دونها (وهي: تقدم الحكومة المصرية ضمانات كافية لطهران

بأنها لن تتدخل في شئون الخليج العربي، تتخذ مصر الخطوة الأولى من جانبها بأن تطلب هي من إيران عودة العلاقات التي سبق وبادرت بقطعها عام 1960، تقدم مصر اعتذاراً رسمياً عن سلوكها السابق تجاه إيران وإهانة دولة ذات سيادة وبالتالي كانت هي السبب وراء الجفاء والقطيعة)، وبنجاح الوساطة الليبية، صدر بيان رسمي متزامن في كل من القاهرة وطهران يوم 23 أغسطس 1970، أي قبل حوالي شهر تقريباً من وفاة الرئيس «عبد الناصر»، كان نصه: (قررت حكومة إيران الإمبراطورية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة استئناف علاقاتهما الدبلوماسية الكاملة، وتبادل السفراء فيما بينهما، اعتباراً من اليوم)، غير أن وفاة «عبد الناصر» أجّلت تبادل السفراء إلى يوم 3 يناير 1971، الذي وصل فيه السفير الإيراني خسرو خسرواني، إلى القاهرة، تلاه وصول السفير المصري سميح أنور، ليكونا أول سفيرين لبلديهما بعد قطيعةٍ دامت عشر سنوات تقريباً (26 يوليو 1960 - 3 يناير 1971)، وقد أعلنت إيران الحداد الرسمي لثلاثة أيام، وأوفد «الشاه» رئيس الوزراء أمير عباس هويدا، على رأس وفد رفيع المستوى لتقديم واجب العزاء وحضور مراسم تشييع «عبد الناصر» إلى مثواه الأخير، كما قطعت الإذاعة الإيرانية برامجها العادية لتذيع تلاوات من الذكر الحكيم، أثناء مراسم التشييع، على الرغم من أن «الشاه» كان في الحقيقة (سعيداً هائماً خفيف الحركة، وهذا هو حاله عندما كان يعلم أن أحد خصومه العظماء قد اختفى للأبد).

أول زعيم مصري يزور طهران

مع تولي الرئيس «السادات» مهام الحكم، في أكتوبر 1970، وحسم صراع مراكز القوى في 15 مايو 1971، لصالحه، ولصالح الإتجاه نحو وضع الاتحاد السوفيتي بمصر والمنطقة كلها على المحك، ثم طرده كليةً، واستدعاء الدور الأمريكي للمشاركة بعد ذلك في دبلوماسية الشرق الأوسط، ما يُعدُّ تحولاً عن رؤية سلفه «عبد الناصر»، وجعل السوفييت يشعرون بالإنزعاج، فقرر «السادات» زيارة موسكو في 11 أكتوبر 1971، لطمأنة زعماء الكرملين، وفي طريقه إلى موسكو توقف الرئيس «السادات» لعدة ساعات بمطار طهران، في أول زيارة لزعيم مصري إلى إيران في التاريخ الحديث، نظراً لأنها كانت مؤشراً على حرصه على التقارب مع رجل الولايات المتحدة

وصديق إسرائيل بالمنطقة، وهكذا، فقد تحقق تفاعلاً إيجابياً بين شخصيتي الرئيس «السادات» ونظيره الإيراني، حتى أنه فيما بين عامي 1971، و1978، تبادلت مصر وإيران أعلى معدلات زيارات رسمية في تاريخ علاقاتهما، وتبادل مسؤولو البلدين - دون الوفود المختلفة - أكثر من (90) زيارة رسمية معلنة على جميع المستويات السياسية، خلال مدة لا تتجاوز سبع سنوات، منها (41) زيارة إيرانية، باتجاه مصر، و(49) زيارة مصرية باتجاه إيران، بمعدل 12.8 زيارة في العام.

(نادي سفاري)

حاول الرئيس «السادات» و«الشاه» بناء صيغة خاصة للتعاون تقوم على الجمع بين السلاح والمال والعمل الاستخباراتي، بهدف توسيع هامش حركتهما وتعزيز دورهما الإقليمي وتحقيق طموحهما السياسي، وقد تجسد هذا التعاون في تكوين ما كان يُطلق عليه بـ (نادي سفاري) في العمق الأفريقي، وانطلاقاً من وحدة الهدف التي جمعت كل من طهران والرياض والقاهرة وباريس، تبلور هذا التعاون العابر للإقليم لتقديم الأسلحة والمعلومات والأموال اللازمة للدول الأفريقية الصديقة لمواجهة مخاطر أي هجوم محتمل عليها من قوى مدعومة من الإتحاد السوفيتي، والملفت أن أعضاء (نادي سفاري) صمموا منذ أول انعقاد لهم في الرياض على تأكيد رغبتهم في أن يكونوا (أولياء على أنفسهم وليسوا عملاء لأمريكا)، ولكن الأهم هو، أن تقارير معلومات دورية كانت تصل بانتظام من طهران إلى تل أبيب عن أنشطة (نادي سفاري)، بموجب اتفاقيات التعاون الأمني التي كانت مبرمة بين الجانبين، وقد نفذ (نادي سفاري) أنشطة متنوعة، شملت دورات تدريبية لعناصر من الاستخبارات المصرية، وتقديم إيران دعماً مادياً لتركيا وباكستان ضد الجماعات المتمردة، كما قدم النادي للرئيس الزائيري موبوتو سيسيكو، دعماً قوياً عام 1977، للقضاء على الثورة ضد نظامه، كما كان لهذا النادي نصيباً في مسئولية قيام الرئيس «السادات» بزيارة القدس عام 1977، عندما حمل مندوب المغرب في النادي أحمد الدليمي، أول رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي، لعقد أول لقاء مصري إسرائيلي مباشر بالمغرب، وهو اللقاء الذي جمع بين موشى ديان، وحسن التهامي، حيث كان النادي يرغب في حل الصراع العربي الإسرائيلي ويتحول إلى أفريقيا بكل مجهوده لمحاربة الشيوعية، ولكن

لم يمض وقت طويل على إخفاق (نادي سفاري) بالقرن الأفريقي حتى واجه موقفاً أكثر تعقيداً، عندما أطاحت الثورة الإسلامية في إيران بعرش «الشاه»، وقد بدت هذه الثورة جزءاً من معادلة أمريكية تعيد بموجبها ضبط توازنات منطقة الشرق الأوسط، وقد شملت أيضاً قيام الجنرال محمد ضياء الحق، بانقلاب عسكري في باكستان، 5 يوليو 1977، لخلق حزام إسلامي للإطاحة بالقوى الشيوعية التي أحكمت سيطرتها على السلطة في أفغانستان بزعامه نور محمد ترقي، ويكون حاجزاً منيعاً لأي توسع سوفيتي في المنطقة الخليجية.

القطع الثاني في تاريخ العلاقات وإلى الآن

كانت تفاعلات البيئة الخارجية فيما بين عامي 1978، و1981، محملة بعوامل الإفتراق بين مصر وإيران، خاصة في ظل علاقة كل منهما الطردية بالولايات المتحدة الأمريكية، ففي الوقت الذي تركت فيه واشنطن نظام «الشاه» يسقط في طهران على ذلك النحو المدوي، كانت علاقاتها مع مصر تزداد قوة، على النحو الذي جعل القاهرة تمنحها تسهيلات عسكرية على أراضيها، وعلى الرغم من تفاقم الأوضاع الداخلية في إيران، لم تقطع القاهرة اتصالاتها بالشاه، الذي كان نظامه يتهاوى يوماً بعد يوم، وقد وصل الشاه إلى مطار أسوان الثلاثاء 16 يناير 1979، وأجريت له مراسم استقبال رسمية على اعتبار أنه كان لا يزال ملكاً لبلاده، وحرصت القيادة السياسية على انتهاز موقف متوازن بين الاستقبال الرسمي للشاه في أسوان، وبين موقفها من التطورات الداخلية في إيران، بما يفيد أن استقبال «الشاه» يدخل في إطار المواقف الإنسانية والوفاء لدوره في عملية السلام، بما لا يتعارض مع موقف مصر المؤيد لأي نظام حكم يختاره الشعب الإيراني، وصبيحة إعلان انتصار الثورة، أصدرت القاهرة بياناً رسمياً في 12 فبراير 1979، أكدت استعدادها لاستمرار علاقاتها مع إيران في ظل أي نظام يختاره شعبها، واعترفت مصر بالحكومة الإنتقالية برئاسة المهندس مهدي بازرگان، فور الإعلان الرسمي عن تشكيلها، وتمثلت الخطوة الثالثة في إعلان مصر اعترافها بنظام الجمهورية الإسلامية في إيران يوم 4 أبريل، الذي تم إعلانه في طهران يوم 1 أبريل 1979، ورغم هذا، فلم تلق مبادرة القاهرة أدنى استجابة من طهران، بل أخذت تدفع بعلاقاتها نحو التصعيد مع مصر، واستدعى

وزير الخارجية الإيراني كريم سنجابي، السفير المصري سمير صفوت، يوم 4 مارس إلى ديوان الوزارة، وحذره من أن الدول التي تأوي «الشاه»، أمرٌ سيُلقى الإدانة من جانب الحكومة الإيرانية، وسيترك آثاراً سلبية على مستقبل علاقات إيران بهذه الدول، وباتت مسألة قطع العلاقات مع مصر مسألة وقت، رغم وجود قطاع كبير من الخبراء والدبلوماسيين والأكاديميين، كان يُرجح الإبقاء على علاقات طيبة مع مصر مما سيساعد إيران على تحقيق التوازن، غير أن آية الله خميني، حسم الموقف عندما أصدر أمراً إلى وزير الخارجية في 28 أبريل 1979، بقطع العلاقات السياسية مع مصر، وفي المقابل، ردت مصر بإجراء مماثل يوم 30 أبريل 1979.

وظلت الرغبة في إعادة العلاقات متواصلة في انتظار اللحظة المناسبة والتي لم تأتِ حتى كتابة هذه السطور .. فلم تنقطع الاتصالات المصرية الإيرانية على كافة المستويات السياسية والإقتصادية والتجارية وغيرها من المجالات، وبوساطات سورية وعمانية وعراقية على نحو يعكس اهتمام البلدين بضرورة التوصل إلى تفهم حيال قضايا العلاقات الثنائية أو الإقليمية المعقدة..